

No. 35891

**Germany
and
Lebanon**

Agreement between the Federal Republic of Germany and the Lebanese Republic on the promotion and reciprocal protection of investments (with protocol). Bonn, 18 March 1997

Entry into force: *25 March 1999 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 12*

Authentic texts: *Arabic, English and German*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Germany, 27 July 1999*

**Allemagne
et
Liban**

Accord entre le Gouvernement de la République fédérale d'Allemagne et le Gouvernement de la République du Liban relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements (avec protocole). Bonn, 18 mars 1997

Entrée en vigueur : *25 mars 1999 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 12*

Textes authentiques : *arabe, anglais et allemand*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Allemagne, 27 juillet 1999*

ب. الأشخاص الذين يتقلّون في ما يتعلق بإستثمار ما.

حرر على نسختين في بتاريخ، باللغات العربية
والامانية والإنكليزية، وتعتبر جميع النسخ أصلية. وفي حال وقوع إختلاف في تفسير النص
العربي والنص الالمانى، يعتمد للنص الإنكليزي.

عن جمهورية المانيا الإتحادية

عن الجمهورية اللبنانية

ب. إن الإجراءات التي تطبقها الجمهورية اللبنانية لتشجيع مشاريع الاستثمار الفردية من جانب بلدان عربية لاغراض التنمية تعتبر منسجمة مع الفقرة ٢٠ من المادة ٣٣ شريطة أن لا تلحق الضرر فعلاً باستثمارات ونشاطات المستثمرين الأمان في ما يتعلق بأي استثمار. ويطبق الشيء نفسه على إستثمارات المستثمرين العرب في العقارات.

ج. تعتبر الامور التالية، على وجه التخصيص، معاملة أقل رعاية ضمن مدلول المادة ٣٣: معاملة غير عادلة في حال فرض قيود على شراء مواد خام أو مواد مساعدة للطاقة أو الوقود أو وسائل الإنتاج أو التشغيل من أي نوع كان، ومعاملة غير عادلة في حال إعاقه تسويق لمنتجات داخل البلد أو خارجه، وكذلك أية إجراءات أخرى لها نتائج مماثلة. أما الإجراءات التي يتوجب إتخاذها لأسباب تتعلق بالامن العام والنظام، والصحة العامة أو المبادئ الاخلاقية، فلا تعتبر معاملة أقل رعاية ضمن مدلول المادة ٣٣.

د. إن أحكام المادة ٣٣ لا تلزم طرفاً متعاقداً بأن يمنح المستثمرين المقيمين في أراضي الطرف المتعاقد الأجر إمتيازات، وإعفاءات وتخفيضات ضريبية، وهي إمتيازات لا تمنح وفقاً لقانونه الضريبي إلا للمستثمرين المقيمين في أرضيه.

٤. في ما يتعلق بالمادة ٥

ينشأ أيضاً حق مطالبة بالتعويض، نتيجة لتدخل الدولة في الشركة التي وظفت الاستثمار فيها، عندما يلحق ضرر بالغ بأساسها الاقتصادي.

٥. كلما أريد نقل بضائع أو أشخاص لهم علاقة باستثمار ما، لا ينبغي لكل طرف متعاقد ان يمنع أو يعرقل مشاريع النقل العائدة للطرف المتعاقد الآخر وينبغي عليه ان يصدر تراخيص بذلك، وفقاً لقوانينه، حسبما يلزم القيام بهذا النقل. وينبغي لهذا ان يشمل نقل:

أ. البضائع المطلوبة مباشرة لاستثمار ما ضمن منلول الإنفاقية، أو البضائع التي يتم الحصول عليها في أراضي أي من الطرفين المتعاقدين أو دولة ثالثة من جانب أو لصالح مشروع وظفت فيه موجودات ضمن منلول الإنفاقية.

بروتوكول

عند التوقيع على الإتفاقية بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية حول تشبيط وحماية الإستثمارات المتبادلة، إتفق المفاوضان الموقعان لأثناء، إضافة الى ذلك، على الأحكام التالية التي ينبغي ان تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الإتفاقية المذكورة :

١. في ما يتعلق بالمادة "١"

إن عائدات الإستثمار، وفي حال إعادة إستثمارها، ينبغي ان تتمتع العائدات المتأتية منها بالحماية نفسها التي تتمتع بها الإستثمارات.

٢. في ما يتعلق بالمادة "٢"

على الطرفين المتعاقدين أن يقيما، ضمن إطار تشريعاتهما الداخلية، بالنظر إيجابياً في طلبات دخول وإقامة أشخاص تابعين لأي من الطرفين المتعاقدين ممن يرغبون في الدخول الى أراضي الطرف المتعاقد الآخر في ما يتعلق بإستثمار ما. وينبغي تطبيق الشيء نفسه على الأشخاص الموظفين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين ممن يرغبون، في ما يتعلق بإستثمار ما، في الدخول الى أراضي الطرف المتعاقد الآخر والإقامة هناك لتولي وظائفهم. وينبغي النظر إيجابياً أيضاً في طلبات الحصول على انونات العمل.

٣. في ما يتعلق بالمادة "٣"

أ. إن الإستثمارات الموظفة، وفقاً لتشريعات اي طرف متعاقد ضمن نطاق تطبيق قانون ذلك الطرف المتعاقد، من جانب مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر ينبغي أن تتمتع بالحماية التامة (التي تضمنها) هذه الإتفاقية.

المادة ١١

العلاقات بين الطرفين المتعاقدين

يسري مفعول هذه الإتفاقية بصرف النظر عما اذا كانت ثمة علاقات دبلوماسية أو
قنصلية بين الطرفين المتعاقدين.

المادة ١٢

أحكام نهائية

١. ينبغي إبرام هذه الإتفاقية، كما ينبغي تبادل مستندات الإبرام بأسرع ما يمكن في

.....

٢. يسري مفعول هذه الإتفاقية بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل مستندات الإبرام. وتبقى
هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة أجلها عشرة أعوام، ويجري تمديدتها في ما بعد لمدة
غير محددة ما لم يقدم أي من الطرفين المتعاقدين (للآخر) إشعاراً خطياً بإنهائها قبل
اثنى عشر شهراً من إنتهاء أجلها. وبعد انتهاء مدة العشرة أعوام، يجوز إنهاء هذه
الإتفاقية في أي وقت من جانب أي من الطرفين المتعاقدين بإعطاء (الطرف الآخر)
إشعاراً بذلك قبل اثنى عشر شهراً.

٣. في حال تقديم إشعار رسمي لإنهاء هذه الإتفاقية الحالية، فإن أحكام المواد ١٠ الى ١١
تستمر سارية المفعول لمدة أخرى أجلها خمسة عشر عاماً بالنسبة للإستثمارات للموظفة
قبل إعطاء الأشعار للرسمي.

حررت على نسختين أصليتين في _____ بتاريخ _____
باللغات الألمانية والعربية والإنكليزية، وتعتبر كل نسخة أصلية.
وفي حال وقوع إختلاف في تفسير النص العربي والنص الألماني، يعمد النص الإنكليزي.

عن جمهورية المانية الإتحادية

عن الجمهورية اللبنانية

المتعاقدين، وجب إجراء ذلك التعيين من جانب قاضي المحكمة ذي الالتمية الذي لا يكون من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين.

٦. تصدر الهيئة التحكيمية قرارها بأكثرية الاصوات على أساس الاحكام التي تتضمنها هذه الإتفاقية وعلى أساس مبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً.

٧. مع مراعاة الأحكام الأخرى التي لتفق عليها الطرفان المتعاقدان، تقرر الهيئة التحكيمية إجراءاتها القانونية.

٨. يتحمل كل طرف متعاقد نفقات المحكم الذي عينه ونفقات تمثيله في الجلسات التحكيمية. ويشترك الطرفان المتعاقدان في تحمل نفقات رئيس الهيئة التحكيمية والنفقات المتبقية بالتساوي. ويجوز للهيئة التحكيمية أن تضع نظاماً مختلفاً بشأن النفقات.

٩. تكون قرارات الهيئة التحكيمية نهائية وملزمة لكل طرف متعاقد.

١٠. إذا كان الطرفان المتعاقدان كلاهما دولتين متعاقدين في إتفاقية ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٥ حول تسوية الخلافات حول الإستثمارات بين دول ورعاياها دول أخرى، فإنه نظراً لأحكام الفقرة ١٠ من المادة ٢٧ من الإتفاقية المذكورة، لا يجوز اللجوء إلى الهيئة التحكيمية المنصوص عليها آنفاً إذا قد تم التوصل إلى إتفاق بين مستثمرين تابعين لطرف متعاقد والطرف المتعاقد الأخر بمقتضى المادة ٢٥ من تلك الإتفاقية. وهذا لا يجب أن يؤثر في إمكانية اللجوء إلى مثل هذه الهيئة التحكيمية في حال ما اذا كان قرار صادر عن الهيئة التحكيمية بمقتضى الإتفاقية المذكورة لا يراعي (المادة ٢٧) أو في حالة تنازل بمقتضى قانون ما أو طبقاً لمعاملة قانونية كما هو منصوص عليه في المادة ٨ من هذه الإتفاقية.

٥. يجب على الطرف المتعاقد الذي هو طرف في الخلاف أن لا يتمسك في أي وقت، لثناء الإجراءات القانونية لتسوية الخلافات على الاستثمار، بحجة دفاعية بحصانته أو بحقيقة أن المستثمر قد قبض تعويضاً بموجب عقد تأمين يغطي الأضرار أو للخسائر المتكبدة بكاملها أو جزء منها.

المادة ١٠

تسوية الخلافات بين الطرفين المتعاقدين

١. إن الخلافات بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية يجب أن تسوى عن طريق حكومتي الطرفين المتعاقدين.

٢. إذا تعذر على كلا الطرفين المتعاقدين التوصل إلى إتفاق خلال سنة أشهر من بدء المفاوضات، وجب عرض الخلاف، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، على هيئة تحكيمية مكونة من ثلاثة أعضاء. وعلى كل طرف متعاقد أن يعين محكماً واحداً، ويجب على هذين المحكمين أن يعينا رئيساً للهيئة التحكيمية يكون موثقاً من بلد ثالث.

٣. إذا لم يعين أحد الطرفين المتعاقدين محكمه ولم يراع دعوة الطرف المتعاقد الآخر لإجراء ذلك التعيين خلال شهرين، وجب تعيين ذلك المحكم، بناء على طلب ذلك الطرف المتعاقد، من جانب رئيس محكمة العدل الدولية.

٤. إذا تعذر على كلا المحكمين للتوصل إلى إتفاق حول إختيار رئيس الهيئة التحكيمية خلال شهرين بعد تعيينهما، وجب تعيين ذلك للرئيس، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين، من جانب رئيس محكمة العدل الدولية.

٥. إذا منع رئيس محكمة العدل الدولية، في الحالتين المذكورتين في الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة، من إنجاز المهمة المذكورة أو إذا كان من رعايا أي من الطرفين المتعاقدين، وجب إجراء ذلك للتعيين من جانب نائب رئيس محكمة العدل الدولية، وإذا منع هذا الأخير (من إنجاز المهمة المذكورة) أو إذا كان من رعايا أي من الطرفين

المادة ٩ -

تسوية الخلافات بين طرف متعاقد

ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر

١. لغرض حل الخلافات المتعلقة بالإستثمارات بين طرف متعاقد ومستثمر تابع للطرف المتعاقد الآخر، ينبغي أن يحاول طرفا الخلاف حل القضية بصورة ودية بقدر الإمكان.

٢. إذا لم تؤد هذه الجهود الى حل خلال ستة أشهر من تاريخ طلب التسوية للخطي، جاز للمستثمر ان يرفع الخلاف للتسوية، بناء على إختياره، الى:

أ. المركز الدولي لتسوية الخلافات حول الإستثمارات وفق أحكام اتفاقية تسوية الخلافات حول الإستثمارات بين الدول ورعايا دول اخرى والتي فتح باب التوقيع عليها في العاصمة واشنطن بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٥، في حال أصبح الطرفان المتعاقدان كلاهما دولتين منضمتين الى هذه الاتفاقية الأتفة للذكر، أو

ب. هيئة تحكيم تُنشأ لهذا الغرض وفقاً لأنظمة التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولية ما لم يتم الإتفاق على خلاف ذلك من جانب طرفي الخلاف.

٣. ما لم يتفق طرفا الخلاف على خلاف ذلك، فإن أحكام الفقرات ٢* الى ٩* من المادة ١٠* يجب ان تطبق بعد تحقيق جميع المعطيات المفروضة شريطة ان ينفذ تعيين أعضاء الهيئة التحكيمية وفقاً للفقرة ٢* من المادة ١٠* من جانب طرفي الخلاف وأنه إذا لم تتم مراعاة الفترتين المحددتين في الفقرتين ٣* و٤* من المادة ١٠*، جاز لأي من طرفي الخلاف، في غياب ترتيبات أخرى، ان يطلب من رئيس محكمة التحكيم الدولي التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس أن يقوم بإجراء التعيينات الضرورية.

٤. تبت الهيئة التحكيمية موضوع الخلاف وفقاً للأحكام هذه الإتفاقية وقواعد القانون الدولي ومبادئه المعمول بها. وتكون قرارات التحكيم نهائية وملزمة لكلا طرفي الخلاف. ويجب على كل طرف متعاقد ان ينفذ، دون تأخير، أي قرار كهذا، ويجب تطبيق مثل هذا القرار وفقاً للقانون المحلي.

المادة ٧٠

التزامات أخرى

١. إذا كان التشريع لدى أي من الطرفين المتعاقدين أو الإلتزامات بموجب القانون الدولي القائمة حالياً أو التي ستستقر في ما بعد بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة الى هذه الاتفاقية تتضمن ترتيباً، سواء كان عاماً أو محدداً، يعطي الإستثمارات من جانب مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر الحق في معاملة أكثر رعاية مما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، تكون أولية للتطبيق لذلك التشريع إلى المدى الذي هو أكثر رعاية.

٢. على كل طرف متعاقد أن يراعي أي التزام آخر كان قد أخذه على عاتقه في ما يتعلق بإستثمارات موظفة في أراضي من جانب مستثمرين من الطرف المتعاقد الآخر.

المادة ٨٠

مبدأ الحلول محل المستثمر

إذا دفع أي من الطرفين المتعاقدين أو وكالته للمعينة مبلغاً لأحد المستثمرين التابعين له بمقتضى أي ضمان مالي ضد أخطار غير تجارية كان قد منحه في ما يتعلق بإستثمار في أراضي الطرف المتعاقد الآخر، وجب على الطرف المتعاقد المذكور أخيراً دون المساس بحقوق الطرف المتعاقد المذكور أولاً بموجب المادة ١٠٠ من هذه الإتفاقية، أن يقر بالتنازل، بموجب مبدأ الحلول محل المستثمر، عن أي حق ملكية خاصة بذلك للمستثمر إلى الطرف المتعاقد المذكور أولاً أو وكالته المعينة.

المفعول نفسه بشأن إستثمارات المستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر، إلا إذا كانت تلك الإجراءات متخذة في سبيل المنفعة العامة كما هو مقرر بمقتضى القانون، على أساس غير تمييزي، وبموجب الطرق القانونية، وشريطة إتخاذ ترتيبات لدفع تعويض فعال وملائم، وهذا للتعويض يجب أن يعادل قيمة الإستثمارات التي نزع ملكيتها وذلك مباشرة قبل للتاريخ الذي أصبح فيه نزع الملكية أو التأميم أو الإجراء المماثل لهما الفعلي أو التهديدي معلوماً للرأي العام. ويجب ان يدفع التعويض دون تأخير وأن يحمل الفائدة المصرفية المععادة حتى وقت دفعه، وينبغي ان يكون قابلاً للتحقيق فعلياً وأن يكون قابلاً للتحويل بحرية. ويجب أن تكون قد اتخذت احتياطات بطريقة ملائمة في أو قبل وقت نزع الملكية أو التأميم أو الإجراء المماثل لهما لتحديد هذا التعويض ودفعه. وتخضع شرعية أي نزع ملكية أو تأميم أو إجراء مماثل لهما كما يخضع مقدار التعويض لإعادة النظر بموجب الطرق القانونية.

٣. إن المستثمرين التابعين لأي طرف متعاقد ممن تتكبد إستثماراتهم خسائر في أراضي الطرف المتعاقد الآخر بسبب نشوب حرب، أو نزاع مسلح آخر، أو ثورة، أو حالة طوارئ، أهلية، أو عصيان، يجب ان يمنحوا معاملة، في ما يتعلق بإعادة الحق إلى صاحبه، أو التعويض عن الأضرار، أو العوض، أو التعويضات القيمة الأخرى، لا تقل رعاية عن تلك المعاملة التي يمنحها الطرف المتعاقد الأخير للمستثمرين التابعين له، وهذه المدفوعات يجب أن تكون قابلة للتحويل بحرية.

٤. إن المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين يجب أن يتمتعوا بمعاملة الدولة الأكثر رعاية في أراضي الطرف المتعاقد الآخر في ما يتعلق بالأمور المنصوص عليها في هذه العادة.

المادة ٦ *

الإستثمارات السابقة للاتفاقية

إن هذه الإتفاقية الحالية تسري أيضاً على الإستثمارات التي وظفت في أراضي طرف متعاقد وفقاً لقوانينه وأنظمتهم من جانب مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر قبل سريان مفعول هذه الإتفاقية. بيد أن هذه الإتفاقية لا تسري على الخلاقات التي تكون قد نشأت قبل سريان مفعولها.

ب. عندات الإستثمار وقد ينفرد ٢ من المادة ٥٠ من هذه الإتفاقية.

ج. المبالغ المتعلقة بقروض جرى تكبدها، أو لإلتزامات تعاقبية أخرى جرى التعمد بها من أجل الإستثمار.

د. الحصيلة المتجمعة من المبيع الكلي أو الجزئي لأحد الإستثمارات أو من نقل ملكيته أو تصفيته.

هـ. التعويض المنفوع بموجب المادة ٥٠ من هذه الإتفاقية.

٢. ينبغي أن تجرى التحويلات دون تأخير بمسعر الصرف السائد في السوق والساري في تاريخ التحويل.

٣. إذا لم يكن مسعر السوق متوفراً، فإن مسعر الصرف المطبق ينبغي أن يتوافق مع مسعر الصرف المشتق الذي يتم للحصول عليه من تلك الأسعار التي يطبقها صندوق النقد الدولي في تاريخ الدفع لتحويل العملات المعنية إلى حقوق سحب خاصة.

٤. ينبغي أن يعتبر التحويل بأنه قد جرى "دون تأخير" إذا نفذ ضمن تلك الفترة التي تلزم عادة لإحجاز شكلية التحويل. والفترة المذكورة ينبغي أن تبدأ في اليوم الذي يقدم فيه طلب التحويل ذو العلاقة وينبغي أن لا تتجاوز الشهرين.

المادة ٥٠

نزاع الملكية والتعويض

١. إن إستثمارات المستثمرين التابعين لأي من الطرفين المتعاقدين يجب أن تتمتع بحماية وضممان تأمين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر.

٢. لا ينبغي لأي من الطرفين المتعاقدين أن يتخذ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إجراءات بنزع الملكية أو بالتأميم، أو يتخذ أية إجراءات أخرى لها الصفة نفسها أو

المادة ٣

الحماية والمعاملة

١. على كل طرف متعاقد أن يحمي ضمن أراضيهِ الإستثمارات الموظفة وفقاً لقوانينه وأنظمتَه من جانب مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر .

٢. ان المعاملة التي يمنحها طرف متعاقد للإستثمارات والمستثمرين التابعين للطرف المتعاقد الآخر، في ما يتعلق بنشاطهم للمختص بتلك الإستثمارات، يجب ان لا تكون أقل رعاية من تلك المعاملة التي يمنحها كل طرف متعاقد للإستثمارات الموظفة ضمن أراضيهِ من جانب مستثمرين تابعين له، أو تلك المعاملة التي يمنحها كل طرف متعاقد للإستثمارات الموظفة ضمن أراضيهِ من جانب مستثمرين تابعين لأي بلد ثالث.

٣. أن معاملة للدولة الأكثر رعاية يجب أن لا تفسر بحيث تلزم طرفاً متعاقداً بأن يمنح المستثمرين والإستثمارات التابعة للطرف المتعاقد الآخر الميزات الناتجة عن أي إتحداد جمركي أو إقتصادي قائم حالياً أو سينشأ مستقبلاً، أو عن منطقة تجارية حرة أو منظمة إقتصادية إقليمية يكون، أو قد يصبح أي من الطرفين المتعاقدين عضواً فيها. ولا يجب ان تتعلق تلك المعاملة بأي ميزة يوليتها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمرين من بلد ثالث بموجب إتفاقية حول الإزدواج الضريبي أو إتفاقيات أخرى على أساس متبادل بشأن أمور الضرائب.

المادة ٤

التحويل الحر

١. على كل طرف متعاقد وظفت في أراضيهِ إستثمارات من جانب مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر أن يمنح أولئك للمستثمرين التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بهذه الإستثمارات، وتشمل على وجه التخصيص لا الحصر ما يلي:

أ. المبلغ الأصلي (الرأس المال) والمبالغ الإضافية لإستمرار أو زيادته.

التي تُعطى بمقتضى القانون، أو بمقتضى أحد العقود، أو وفقاً لقرار الملطة طبقاً للقانون.

إن أي تغيير في الشكل الذي تستمر فيه الأصول (الموجودات)، أو يُعاد استثمارها فيه، يجب أن لا يؤثر في صفتها استثماراً.

٣. إن كلمة "عائدات" تعني المبالغ التي يُعطىها الاستثمار هي تشمل، على وجه الخصوص لا الحصر، الأرباح، والأرباح الموزعة، والفوائد، وأرباح فائض قيمة رأس المال، والريوع، والمقبوضات لقاء الأعمال الإدارية والمساعدة الفنية أو الرسوم الأخرى، بصرف للنظر عن الشكل الذي يُدفع فيه للعائد.

٤. إن كلمة "أراضي" تعني أراضي الطرفين المتعاقدين، بما في ذلك البحر الإقليمي، طبقاً للقانون العام، والمنطقة الاقتصادية الخاصة وكذلك الحرف القاري الذي يمتد خارج حدود المياه الإقليمية التي تُمارس عليها للدولة المعنية، وفقاً للقانون لدولي، السيادة، وحقوق السيادة، والولاية القانونية.

المادة ٢

تنشيط الاستثمارات وقبولها

١. على كل طرف متعاقد أن يقوم في أرضيه، على قدر الإمكان، بتنشيط الاستثمارات من جانب مستثمرين تابعين للطرف المتعاقد الآخر وقبول تلك الاستثمارات وفقاً لقوانينه ونظمته وعليه في أية حال أن يمنح تلك الاستثمارات معاملة عادلة ومنصفة.

٢. لا ينبغي لأي من الطرفين المتعاقدين في أي شكل من الأشكال أن يلحق الضرر من خلال إجراءات تصفية أو تمييزية بإدارة استثمارات وظيفها في أرضيه مستثمرون تابعون للطرف المتعاقد الآخر أو استمرار تلك الاستثمارات أو استعمالها، أو ممارسة الحق فيها.

(٢) في ما يتعلق بالجمهورية اللبنانية، يعتبرون رعايا تابعين لها ضمن منسلوك قوتينها النافذة.

ب. الشخصيات الاعتبارية، بما في ذلك الشركات، والهيئات، ومؤسسات الأعمال. والمنظمات الأخرى التي لها أو ليست لها شخصية قانونية، التي أنشئت أو أسست خلافاً لذلك حسب الأصول بموجب قوانين ذلك الطرف المتعاقد والتي يوجد مقرها في أراضي ذلك الطرف المتعاقد نفسه.

تسري أحكام هذه الفقرة الفرعية على الشركات القابضة أو الشركات الأجنبية (لوف شور) المسجلة لدى أي من الطرفين المتعاقدين.

٢. إن كلمة "إستثمارات" تشمل كل نوع من الأصول (الموجودات)، وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر:

أ. الأملاك المنقولة وغير المنقولة، وكذلك أية حقوق عينية أخرى، كالرهون، وحقوق الحجز، والضمانات.

ب. الأسهم في الشركات والأنواع الأخرى من الحصص في الشركات.

ج. حقوق المطالبة بأموال استثمرت لإيجاد قيمة اقتصادية أو حقوق مطالبة بخدمات لها قيمة اقتصادية.

د. حقوق الملكية الفكرية، كحقوق الطبع والنشر، وبراءات الاختراع وبراءات اختراع النماذج ذات المنفعة العامة، والتصاميم أو النماذج الصناعية، والعلامات التجارية أو علامات الخدمة، والعلامات المميزة، والأسرار التجارية، وأسرار العمل، والعمليات التكنولوجية، والخبرات الفنية، وشهرة الاسم التجاري، وكذلك الحقوق المماثلة الأخرى التي تقرها قوانين الطرفين المتعاقدين.

هـ. إمتيازات الأعمال التي تمنح بمقتضى القانون العام، بما في ذلك إمتيازات للتقيب عن الموارد الطبيعية، لاستخراجها، أو إستثمارها، وكذلك جميع الحقوق

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاقيه
بين الجمهورية اللبنانية
وجمهورية ألمانيا الاتحادية
حول تنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة

إن الجمهورية اللبنانية وجمهورية ألمانيا الاتحادية،

رغبة منهما في توثيق التعاون الاقتصادي في ما يعود بالمنفعة المتبادلة على كلا البلدين،

وتصميماً منهما على إيجاد وإستمرار ظروف ملائمة للإستثمار من جانب
مستثمرين تابعين لأحد الطرفين المتعاقدين في أراضي الطرف المتعاقد الآخر،

وإدراكاً منهما بأن تشجيع مثل هذه الإستثمارات والحماية التعاقدية لها جديران بأن
يحفزاً على المبادرة للقيام بأعمال خاصة وزيادة الإزدهار لدى كلا البلدين،

فقد إتفقتا على ما يلي:

المادة ١

تعريفات

لأغراض هذه الإتفاقية:

١. تشير كلمة "مستثمر"، فيما يتعلق بأي من الطرفين المتعاقدين، إلى:

أ. الأشخاص الطبيعيين الذين،

(١) في ما يتعلق بجمهورية ألمانيا الاتحادية، يعتبرون ألمانياً ضمن مألوف قانونها

الاساسي، و

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

AGREEMENT BETWEEN THE FEDERAL REPUBLIC OF GERMANY AND
THE LEBANESE REPUBLIC ON THE PROMOTION AND RECIPROCAL
PROTECTION OF INVESTMENTS

The Federal Republic of Germany and the Lebanese Republic,
Desiring to encourage economic cooperation to the mutual benefit of both States,
Intending to create and maintain favourable conditions for investments by investors of
one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party,
Recognizing that the encouragement and contractual protection of such investments
are apt to stimulate private business initiative and to increase the prosperity of both States,
Have agreed as follows:

Article 1. Definitions

For the purposes of this Agreement:

1. The term "investor" refers with regard to either Contracting Party to:

(a) Natural persons who

(i) In respect of the Federal Republic of Germany are Germans within the meaning of
its Basic Law, and

(ii) In respect of the Lebanese Republic are those who are considered nationals within
the meaning of its applicable laws;

(b) Legal entities, including companies, corporations, business associations and other
organizations, with or without legal personality, which are constituted or otherwise duly or-
ganized under the law of that Contracting Party and have their seat in the territory of that
same Contracting Party. The provisions of this sub-paragraph apply to holding or offshore
Companies registered in any of the Contracting Parties.

2. The term "investments" shall include every kind of assets and particularly, but not
exclusively:

(a) Movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mort-
gages, liens, and pledges;

(b) Shares in companies and other kinds of interest in companies;

(c) Claims to money which has been used to create an economic value or claims to any
performance having an economic value;

(d) Intellectual property rights, such as copyrights, patents, utility-model patents, in-
dustrial designs or models, trade or service marks, trade names, trade and business secrets,
technical processes, know-how and goodwill, as well as other similar rights recognized by
the laws of the Contracting Parties;

(e) Business concessions under public law, including concessions to search for, extract or exploit natural resources as well as all other rights given by law, by contract or by decision of the authority in accordance with the law.

Any alteration of the form in which assets are invested or reinvested shall not affect their character as investment.

3. The term "returns" means amounts yielded by an investment and in particular, though not exclusively, includes profits, dividends, interests, capital gain, royalties, management and technical assistance or other fees, irrespective of the form in which the return is paid.

4. The term "territory" means the territory of the Contracting Parties, including the territorial sea, in accordance with national law, and the economic exclusive zone as well as the continental shelf that extends outside the limits of the territorial waters over which the State concerned exercises, in accordance with international law, sovereignty, sovereign rights and jurisdiction.

Article 2. Promotion, Admission

(1) Each Contracting Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its laws and regulations. It shall in any case accord such investments fair and equitable treatment.

(2) Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use or enjoyment of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

Article 3. Protection, Treatment

(1) Each Contracting Party shall protect within its territory investments made in accordance with its laws and regulations by investors of the other Contracting Party.

(2) The treatment by a Contracting Party of investments and investors of the other Contracting Party, as regards their activity in connection with investments, shall not be less favourable than that granted by each Contracting Party to the investments made within its territory by its own investors, or that granted by each Contracting Party to the investments made within its territory by investors of any third State.

(3) The most-favoured-nation treatment shall not be construed so as to oblige a Contracting Party to extend to the investors and investments of the other Contracting Party the advantages resulting from any existing or future customs or economic union, a free trade area or regional economic organization, to which either of the Contracting Parties is or becomes a member. Nor shall such treatment relate to any advantage which either Contracting Party accords to investors of a third State by virtue of a double taxation agreement or other agreements on a reciprocal basis regarding tax matters.

Article 4. Free Transfer

(1) Each Contracting Party in whose territory investments have been made by investors of the other Contracting Party shall ensure those investors the free transfer of the payments relating to these investments, particularly but not exclusively the following:

- (a) The principal and additional amounts to maintain or increase the investment;
- (b) Investment returns according to Article 1, paragraph 3 of this Agreement;
- (c) Amounts relating to loans incurred, or other contractual obligations undertaken, for the investment;
- (d) Proceeds accruing from the total or partial sale, alienation or liquidation of an investment; and
- (e) The compensation provided for in Article 5.

(2) Transfers shall be made without delay at the prevailing market rate of exchange applicable on the date of transfer.

(3) If a market rate is not available, the applicable rate of exchange shall correspond to the cross rate obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund on the date of payment for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights.

(4) A transfer shall be deemed to have been made "without delay" if effected within such period as is normally required for the completion of transfer formalities. The said period shall commence on the day on which the relevant request has been submitted and should not exceed two months.

Article 5. Dispossession, Compensation

(1) Investments by investors of either Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

(2) Neither of the Contracting Parties shall take, either directly or indirectly, measures of expropriation, nationalization or any other measures having the same nature or the same effect against investments of investors of the other Contracting Party, unless the measures are taken in the public benefit, on a non-discriminatory basis, and under due process of law, and provided that provisions be made for effective and adequate compensation. Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, nationalization or comparable measure has become publicly known. The compensation shall be paid without delay and shall carry the usual bank interest until the time of payment; it shall be effectively realizable and freely transferable. Provisions shall have been made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation, nationalization or comparable measure for the determination and payment of such compensation. The legality of any such expropriation, nationalization or comparable measure and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

(3) Investors of either Contracting Party whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, a state

of national emergency, or revolt, shall be accorded treatment no less favourable by such other Contracting Party than that which the latter Contracting Party accords to its own investors as regards restitution, indemnification, compensation or other valuable consideration. Such payments shall be freely transferable.

(4) Investors of either Contracting Party shall enjoy most favoured-nation treatment in the territory of the other Contracting Party in respect of the matters provided for in this Article.

Article 6. Pre-Agreement Investments

The present Agreement shall also apply to investments in the territory of a Contracting Party made in accordance with its laws and regulations by investors of the other Contracting Party prior to the entry into force of this Agreement. However, the Agreement shall not apply to disputes that have arisen before its entry into force.

Article 7. Other Obligations

(1) If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a provision, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such provision shall, to the extent that it is more favourable, prevail over this Agreement.

(2) Each Contracting Party shall observe any other obligation it has assumed with regard to investments in its territory by investors of the other Contracting Party.

Article 8. Principle of Subrogation

If either Contracting Party or its designated agency makes payment to one of its investors under any financial guarantee against non-commercial risks it has granted in regard of an investment in the territory of the other Contracting Party, the latter shall, without prejudice to the rights of the former Contracting Party under Article 10, recognize, by virtue of the principle of subrogation, the assignment of any right of title of that investor to the first Contracting Party or its designated agency.

Article 9. Settlement of Disputes between a Contracting Party and an Investor of the Other Contracting Party

(1) For the purpose of solving disputes with respect to investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party, the parties to the dispute will try to solve the case, as far as possible, amicably.

(2) If these efforts do not result in a solution within six months from the date of written request for settlement, the investor may submit the dispute, at his choice, for settlement to:

(a) The International Center for Settlement of Investment Disputes (ICSID) provided for by the Convention on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of Other States, opened for signature at Washington, on March 18, 1965, in the event of both Contracting Parties having become Contracting States of this aforementioned Convention; or

(b) An ad hoc arbitral tribunal which, unless otherwise agreed upon by the parties to the dispute, shall be established under the arbitration rules of the United Nations Commission on International Trade Law (UNCITRAL).

(3) Unless the parties in dispute have agreed otherwise, the provisions of Article 10, paragraphs 2 to 9 shall be applied *mutatis mutandis* on condition that the appointment of members of the arbitration tribunal in accordance with Article 10, paragraph 2 is effected by the parties in dispute and that, insofar as the periods specified in Article 10, paragraphs 3 and 4 are not observed, either party in dispute may, in the absence of other arrangements, invite the President of the Court of International Arbitration of the International Chamber of Commerce in Paris to make the required appointments.

(4) The arbitral tribunal shall decide the dispute in accordance with the provisions of this Agreement and the applicable rules and principles of international law. The awards of arbitration shall be final and binding on both parties to the dispute. Each Contracting Party shall carry out without delay any such award and such award shall be enforced in accordance with domestic law.

(5) The Contracting Party which is a party to the dispute shall, at no time whatsoever during the procedures involving investment disputes, assert as a defense its immunity or the fact that the investor has received compensation under an insurance contract covering the whole or part of the incurred damage or loss.

Article 10. Settlement of Disputes between Contracting Parties

(1) Disputes between Contracting Parties regarding the interpretation or application of the provisions of this Agreement shall be settled by the Governments of the two Contracting Parties.

(2) If both Contracting Parties cannot reach an agreement within six months from the start of the negotiations, the dispute shall, upon request of either Contracting Party, be submitted to an arbitral tribunal of three members. Each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and these two arbitrators shall nominate a chairman who shall be a citizen of a third State.

(3) If one of the Contracting Parties has not appointed its arbitrator and has not followed the invitation of the other Contracting Party to make that appointment within two months, the arbitrator shall be appointed upon the request of that Contracting Party by the President of the International Court of Justice.

(4) If both arbitrators cannot reach an agreement about the choice of the chairman within two months after their appointment, the latter shall be appointed upon the request of either Contracting Party by the President of the International Court of Justice.

(5) If, in the cases specified under paragraphs 3 and 4 of this Article, the President of the International Court of Justice is prevented from carrying out the said function or if he is a citizen of either Contracting Party, the appointment shall be made by the Vice-President, and if the latter is prevented or if he is a citizen of either Contracting Party, the appointment shall be made by the most senior Judge of the Court who is not citizen of either Contracting Party.

(6) The tribunal shall render its decision by a majority of votes on the basis of the rules contained in this Agreement and of the universally accepted principles of international law.

(7) Subject to other provisions agreed upon by the Contracting Parties, the tribunal shall determine its procedure.

(8) Each Contracting Party shall bear the cost of the arbitrator it has appointed and of its representation in the arbitral proceedings. The cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs.

(9) The decisions of the tribunal are final and binding for each Contracting Party.

(10) If both Contracting Parties are Contracting States of the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States, the arbitration tribunal provided for above may in consideration of the provisions of Article 27, paragraph 1 of the said Convention not be appealed to insofar as agreement has been reached between investors of one Contracting Party and the other Contracting Party under Article 25 of the Convention. This shall not affect the possibility of appealing to such arbitration tribunal in the event that a decision of the Arbitration Tribunal established under the said Convention is not complied with (Article 27) or in the case of an assignment under a law or pursuant to a legal transaction as provided for in Article 8 of this Agreement.

Article 11. Relations between the Contracting Parties

This Agreement shall be in force irrespective of whether or not diplomatic or consular relations exist between the Contracting Parties.

Article 12. Final Provisions

(1) This Agreement shall be ratified; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible in Beirut.

(2) This Agreement shall enter into force 30 days after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of ten years and shall be extended thereafter for an unlimited period unless denounced in writing by either Contracting Party twelve months before its expiration. After the expiry of the period of ten years, this Agreement may be denounced at any time by either Contracting Party giving twelve months' notice.

(3) In case of official notice as to the denunciation of the present Agreement, the provisions of Articles 1 to 11 shall continue to be effective for a further period of fifteen years for investments made before official notice was given.

Done at Bonn, on March 18th, 1997 in two originals, in German, Arabic and English languages, each text being authentic. In case of difference of interpretation of the German and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Federal Republic of Germany:

VON PLOETZ

For the Lebanese Republic:

FUAD SINIORA

PROTOCOL

On signing the Agreement between the Federal Republic of Germany and the Lebanese Republic on the Promotion and Reciprocal Protection of Investments, the undersigned plenipotentiaries have, in addition, agreed on the following provisions, which shall be regarded as an integral part of the said Agreement:

(1) Ad Article 1

Returns from the investment and, in the event of their re-investment, the returns therefrom shall enjoy the same protection as the investment.

(2) Ad Article 2

The Contracting Parties shall within the framework of their national legislation give sympathetic consideration to applications for the entry and sojourn of persons of either Contracting Party who wish to enter the territory of the other Contracting Party in connection with an investment; the same shall apply to employed persons of either Contracting Party who in connection with an investment wish to enter the territory of the other Contracting Party and sojourn there to take up employment. Applications for work permits shall also be given sympathetic consideration.

(3) Ad Article 3

(a) Investments made in accordance with the legislation of either Contracting Party within the area of application of the law of the Contracting Party by investors of the other Contracting Party shall enjoy the full protection of the Agreement.

(b) Measures applied by the Lebanese Republic to promote individual investment projects from Arab countries for development purposes are considered compatible with Article 3, paragraph 2 provided they do not substantially impair the investments and activities of German investors in connection with any investment. The same applies to investments by Arab investors in real estate.

(c) The following shall, in particular, be deemed "treatment less favourable" within the meaning of Article 3: unequal treatment in the case of restrictions on the purchase of raw or auxiliary materials, of energy or fuel or of means of production or operation of any kind, unequal treatment in the case of impeding the marketing of products inside or outside the country, as well as any other measures having similar effects. Measures that have to be taken for reasons of public security and order, public health or morality shall not be deemed "treatment less favourable" within the meaning of Article 3.

(d) The provisions of Article 3 do not oblige a Contracting Party to extend to investors resident in the territory of the other Contracting Party tax privileges, tax exemptions and tax reductions which according to its tax law are granted only to investors resident in its territory.

(4) Ad Article 5

A claim to compensation shall also exist when, as a result of State intervention in the company in which the investment is made, its economic substance is severely impaired.

(5) Whenever goods or persons connected with an investment are to be transported, each Contracting Party shall neither exclude nor hinder transport enterprises of the other Contracting Party and shall issue permits, in accordance with its laws, as required to carry out such transport. This shall include the transport of:

(a) Goods directly intended for an investment within the meaning of the Agreement or acquired in the territory of either Contracting Party or of any third State by or on behalf of an enterprise in which assets within the meaning of the Agreement are invested;

(b) Persons traveling in connection with an investment.

Done at Bonn, on March 18th, 1997 in two originals, in German, Arabic and English languages, each text being authentic. In case of difference of interpretation of the German and the Arabic texts, the English text shall prevail.

For the Federal Republic of Germany:

VON PLOETZ

For the Lebanese Republic:

FUAD SINIORA

[GERMAN TEXT — TEXTE ALLEMAND]

**Abkommen
zwischen der Bundesrepublik Deutschland
und der Libanesischen Republik
über die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen**

Die Bundesrepublik Deutschland
und
die Libanesische Republik -

in dem Wunsch, die wirtschaftliche Zusammenarbeit zum gegenseitigen Nutzen beider Staaten zu fördern,

in dem Bestreben, günstige Bedingungen für Kapitalanlagen von Investoren der einen Vertragspartei im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei zu schaffen und zu erhalten,

in der Erkenntnis, daß eine Förderung und ein vertraglicher Schutz dieser Kapitalanlagen geeignet sind, die private wirtschaftliche Initiative zu beleben und den Wohlstand beider Staaten zu mehren -

haben folgendes vereinbart:

Artikel 1

Begriffsbestimmungen

Für die Zwecke dieses Abkommens

1. bezieht sich der Begriff „Investor“ in bezug auf jede Vertragspartei auf
 - a) natürliche Personen, die
 - i) in bezug auf die Bundesrepublik Deutschland Deutsche im Sinne ihres Grundgesetzes sind und
 - ii) in bezug auf die Libanesische Republik im Sinne ihrer gültigen Gesetze als Staatsangehörige betrachtet werden;
 - b) juristische Personen, einschließlich Gesellschaften, Handelsgesellschaften, Wirtschaftsvereinigungen sowie andere Organisationen mit oder ohne Rechtspersönlichkeit, die gemäß der Gesetzgebung dieser Vertragspartei gegründet oder sonst ordnungsgemäß errichtet werden und ihren Sitz im Hoheitsgebiet der betreffenden Vertragspartei haben. Dieser Buchstabe findet auf Holding- oder Offshore-Gesellschaften Anwendung, die in einer der Vertragsparteien eingetragen sind;
2. umfaßt der Begriff „Kapitalanlagen“ Vermögenswerte jeder Art, insbesondere, jedoch nicht ausschließlich
 - a) Eigentum an beweglichen und unbeweglichen Sachen sowie sonstige dingliche Rechte wie Hypotheken und Pfandrechte;
 - b) Anteilsrechte an Gesellschaften und andere Arten von Beteiligungen an Gesellschaften;

- c) Ansprüche auf Geld, das verwendet wurde, um einen wirtschaftlichen Wert zu schaffen, oder Ansprüche auf Leistungen, die einen wirtschaftlichen Wert haben;
 - d) Rechte des geistigen Eigentums, wie Urheberrechte, Patente, Gebrauchsmuster, gewerbliche Muster und Modelle, Marken, Handelsnamen, Betriebs- und Geschäftsgeheimnisse, technische Verfahren, Know-how und Goodwill sowie ähnliche Rechte, die in den Gesetzen der Vertragsparteien anerkannt sind;
 - e) öffentlich-rechtliche Konzessionen einschließlich Aufsuchungs- und Gewinnungskonzessionen sowie alle durch Gesetz, Vertrag oder Beschluß der Behörde gesetzmäßig erteilten weiteren Rechte;
- eine Änderung der Form, in der Vermögenswerte angelegt werden, läßt ihre Eigenschaft als Kapitalanlage unberührt;
- 3. bezeichnet der Begriff „Erträge“ diejenigen Beträge, die auf eine Kapitalanlage für einen bestimmten Zeitraum anfallen, insbesondere, jedoch nicht ausschließlich Gewinnanteile, Dividenden, Zinsen, Kapitalertrag, Lizenzentgelte, Entgelte aus Managementtätigkeit und technischer Hilfe oder andere Entgelte, ungeschtetzt der Form, in der die Erträge entrichtet werden;
 - 4. bezeichnet der Begriff „Hoheitsgebiet“ das Hoheitsgebiet der Vertragsparteien, einschließlich des Küstenmeers, in Übereinstimmung mit dem innerstaatlichen Recht, sowie die ausschließliche Wirtschaftzone und den Festlandssockel, der sich außerhalb der Grenzen der Hoheitsgewässer erstreckt, über die der betreffende Staat nach dem Völkerrecht Souveränität, souveräne Rechts und Hoheitsbefugnisse ausübt.

Artikel 2

Förderung, Zulassung

(1) Jede Vertragspartei wird in ihrem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen von Investoren der anderen Vertragspartei nach Möglichkeit fördern und solche Kapitalanlagen in Übereinstimmung mit ihren Gesetzen und sonstigen Vorschriften zulassen. Sie wird Kapitalanlagen in jedem Fall eine gerechte und billige Behandlung gewähren.

(2) Eine Vertragspartei wird die Verwaltung, die Verwendung, den Gebrauch oder die Nutzung der Kapitalanlagen von Investoren der anderen Vertragspartei in ihrem Hoheitsgebiet in keiner Weise durch willkürliche oder diskriminierende Maßnahmen beeinträchtigen.

Artikel 3

Schutz, Behandlung

(1) Jede Vertragspartei schützt in ihrem Hoheitsgebiet Kapitalanlagen, die nach ihren Gesetzen und sonstigen Vorschriften von Investoren der anderen Vertragspartei vorgenommen werden.

(2) Die Behandlung, die eine Vertragspartei den Kapitalanlagen und Investoren der anderen Vertragspartei hinsichtlich ihrer Betätigung im Zusammenhang mit Kapitalanlagen gewährt, darf nicht weniger günstig sein als die den Kapitalanlagen ihrer eigenen Investoren in ihrem Hoheitsgebiet oder den Kapitalanlagen von Investoren dritter Staaten in ihrem Hoheitsgebiet gewährte Behandlung.

(3) Die Meistbegünstigung wird nicht dahin gehend ausgelegt, daß eine Vertragspartei dazu verpflichtet ist, die Vergünstigungen aufgrund einer bestehenden oder künftigen Zoll- oder Wirtschaftsunion, einer Freihandelszone oder einer regionalen Wirtschaftsorganisation, deren Mitglied eine der Vertragsparteien ist oder werden wird, den Investoren und Kapitalanlagen der anderen Vertragspartei zu gewähren. Diese Behandlung bezieht sich ferner nicht auf Vergünstigungen, die eine Vertragspartei Investoren dritter Staaten aufgrund eines Doppelbesteuerungsabkommens oder sonstiger auf Gegenseitigkeit beruhender Übereinkünfte über Steuerfragen einräumt.

Artikel 4

Freier Transfer

(1) Jede Vertragspartei, in deren Hoheitsgebiet Investoren der anderen Vertragspartei Kapitalanlagen vorgenommen haben, gewährleistet diesen Investoren den freien Transfer der im Zusammenhang mit diesen Kapitalanlagen stehenden Zahlungen, insbesondere, jedoch nicht ausschließlich

- a) des Kapitals und zusätzlicher Beträge zur Erhaltung oder Ausweitung der Kapitalanlage;
- b) der Erträge aus der Kapitalanlage nach Artikel 1 Ziffer 3;
- c) von Beträgen im Zusammenhang mit für die Kapitalanlage aufgenommenen Darlehen oder sonstigen vertraglichen Verpflichtungen;
- d) des Erlöses im Fall vollständiger oder teilweiser Veräußerung, Übertragung oder Liquidation der Kapitalanlage;
- e) der in Artikel 5 vorgesehenen Entschädigungen.

(2) Transferierungen erfolgen unverzüglich zu dem zum Zeitpunkt der Zahlung gültigen Marktkurs.

(3) Ist ein Marktkurs nicht vorhanden, so hat der gültige Kurs dem Kreuzkurs (cross rate) zu entsprechen, der sich aus denjenigen Umrechnungskursen ergibt, die der internationale Währungsfonds zum Zeitpunkt der Zahlung Umrechnungen der betreffenden Währungen in Sonderziehungsrechte zugrunde legen würde.

(4) Als „unverzüglich“ durchgeführt gilt ein Transfer, der innerhalb einer Frist erfolgt, die normalerweise zur Beachtung der Transferförmlichkeiten erforderlich ist. Die Frist beginnt mit der Einreichung eines entsprechenden Antrags und soll zwei Monate nicht überschreiten.

Artikel 5

Enteignung, Entschädigung

(1) Kapitalanlagen von Investoren einer Vertragspartei genießen im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei vollen Schutz und volle Sicherheit.

(2) Die Vertragsparteien ergreifen weder unmittelbar noch mittelbar Maßnahmen zur Enteignung oder Verstaatlichung der Kapitalanlagen von Investoren der jeweils anderen Vertragspartei oder andere Maßnahmen, die in ihrer Art oder in ihren Auswirkungen einer Enteignung oder Verstaatlichung gleichkommen, es sei denn, diese Maßnahmen werden zum allgemeinen Wohl, auf der Grundlage der Nichtdiskriminierung, in einem ordentlichen Rechtsverfahren und mit der Maßgabe ergriffen, daß für eine tatsächlich verwertbare und geeignete Entschädigung Vorsorge getroffen ist. Die Entschädigung muß dem Wert der enteigneten Kapitalanlage unmittelbar vor dem Zeitpunkt entsprechen, in dem die tatsächliche oder drohende Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbare Maßnahme öffentlich bekannt wurde. Die Entschädigung muß unverzüglich geleistet werden und ist bis zum Zeitpunkt der Zahlung mit dem üblichen bankmäßigen Zinssatz zu verzinsen; sie muß tatsächlich verwertbar und frei transferierbar sein. Spätestens im Zeitpunkt der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme muß in geeigneter Weise für die Festsetzung und Leistung der Entschädigung Vorsorge getroffen sein. Die Rechtmäßigkeit der Enteignung, Verstaatlichung oder vergleichbaren Maßnahme und die Höhe der Entschädigung müssen in einem ordentlichen Rechtsverfahren nachgeprüft werden können.

(3) Investoren einer Vertragspartei, die durch Krieg oder sonstige bewaffnete Auseinandersetzungen, Revolution, Staatsnotstand oder Aufruhr im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei Verluste an Kapitalanlagen erleiden, werden von dieser Vertragspartei hinsichtlich der Rückerstattungen, Abfindungen Entschädigungen oder sonstigen Gegenleistungen nicht weniger günstig behandelt als ihre eigenen Investoren. Solche Zahlungen müssen frei transferierbar sein.

(4) Hinsichtlich der in diesem Artikel geregelten Angelegenheiten genießen die Investoren einer Vertragspartei im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei Meistbegünstigung.

Artikel 6

Vor Inkrafttreten des Abkommens vorgenommene Kapitalanlagen

Dieses Abkommen gilt auch für Kapitalanlagen, die Investoren der einen Vertragspartei in Übereinstimmung mit den Gesetzen und sonstigen Vorschriften der anderen Vertragspartei in deren Hoheitsgebiet vor dem Inkrafttreten dieses Abkommens vorgenommen haben. Das Abkommen gilt jedoch nicht für Streitigkeiten, die vor seinem Inkrafttreten entstanden sind.

Artikel 7

Andere Verpflichtungen

(1) Ergibt sich aus den Rechtsvorschriften einer Vertragspartei oder aus völkerrechtlichen Verpflichtungen, die neben diesem Abkommen zwischen den Vertragsparteien bestehen oder in Zukunft begründet werden, eine allgemeine oder besondere Bestimmung, durch die den Kapitalanlagen der Investoren der anderen Vertragspartei eine günstigere Behandlung als nach diesem Abkommen zu gewähren ist, so geht diese Bestimmung dem vorliegenden Abkommen insoweit vor, als sie günstiger ist.

(2) Jede Vertragspartei wird jede andere Verpflichtung einhalten, die sie in bezug auf Kapitalanlagen von Investoren der anderen Vertragspartei in ihrem Hoheitsgebiet übernommen hat.

Artikel 8

Grundsatz des Eintritts in Rechte

Leisten eine Vertragspartei oder eine von ihr beauftragte Stelle einem ihrer Investoren Zahlungen aufgrund einer finanziellen Garantie gegen nichtkommerzielle Risiken in bezug auf eine Kapitalanlage im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei, so erkennt diese andere Vertragspartei, unbeschadet der Rechte der erstgenannten Vertragspartei aus Artikel 10, kraft des Grundsatzes des Eintritts in Rechte die Übertragung aller Rechte des betreffenden Investors auf die erstgenannte Vertragspartei oder die von ihr beauftragte Stelle an.

Artikel 9

Beilegung von Streitigkeiten zwischen einer Vertragspartei und einem Investor der anderen Vertragspartei

(1) Zur Beilegung von Streitigkeiten in bezug auf Kapitalanlagen zwischen einer Vertragspartei und einem Investor der anderen Vertragspartei versuchen die Streitparteien, die Streitigkeit, soweit wie möglich, gütlich beizulegen.

(2) Führen diese Bemühungen innerhalb von sechs Monaten nach dem schriftlichen Ersuchen um Beilegung nicht zu einer Lösung, so kann der Investor die Streitigkeit nach eigener Wahl einem der folgenden Gremien unterwerfen:

- a) dem Internationalen Zentrum zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten (ICSID), das in dem am 18. März 1965 in Washington zur Unterzeichnung aufgelegten Übereinkommen zur Beilegung von Investitionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten vorgesehen ist, sofern beide Vertragsparteien Vertragsstaaten dieses Übereinkommens sind; oder
- b) einem Ad-hoc-Schiedsgericht, das, sofern die Streitparteien nichts anderes vereinbaren, aufgrund der Schiedsordnung der Kommission der Vereinten Nationen für internationales Handelsrecht (UNCITRAL) gebildet wird.

(3) Sofern die Streitparteien nichts anderes vereinbart haben, wird Artikel 10 Absätze 2 bis 9 sinngemäß angewendet mit der Maßgabe, daß die Bestellung der Mitglieder des Schiedsgerichts nach Artikel 10 Absatz 2 durch die Streitparteien erfolgt und daß,

soweit die in Artikel 10 Absätze 3 und 4 genannten Fristen nicht eingehalten werden, jede Streitpartei mangels anderer Vereinbarungen den Präsidenten des Schiedsgerichtshofs der Internationalen Handelskammer in Paris bitten kann, die erforderlichen Ernennungen vorzunehmen.

(4) Das Schiedsgericht entscheidet über die Streitigkeit in Übereinstimmung mit diesem Abkommen und den geltenden Regeln und Grundsätzen des Völkerrechts. Die Schiedsprüche sind endgültig und für beide Streitparteien bindend. Jede Vertragspartei setzt einen solchen Schiedspruch unverzüglich um; dieser wird nach innerstaatlichem Recht vollstreckt.

(5) Die an der Streitigkeit beteiligte Vertragspartei wird während eines Schiedsverfahrens über Investitionsstreitigkeiten zu keinem Zeitpunkt als Einwand ihre Immunität oder die Tatsache geltend machen, daß der Investor eine Entschädigung für einen Teil des Schadens oder den Gesamtschaden aus einer Versicherung erhalten hat.

Artikel 10

Streitbeilegung zwischen Vertragsparteien

(1) Streitigkeiten zwischen den Vertragsparteien über die Auslegung oder Anwendung dieses Abkommens werden von den Regierungen der beiden Vertragsparteien beigelegt.

(2) Können die Vertragsparteien nicht innerhalb von sechs Monaten nach Aufnahme der Verhandlungen eine Einigung erzielen, so ist die Streitigkeit auf Verlangen einer der beiden Vertragsparteien einem aus drei Mitgliedern bestehenden Schiedsgericht zu unterbreiten. Jede Vertragspartei bestellt ein Mitglied, und diese beiden Mitglieder ernennen einen Obmann, der Angehöriger eines dritten Staates ist.

(3) Hat eine der Vertragsparteien ihren Schiedsrichter nicht bestellt und ist sie der Aufforderung der anderen Vertragspartei, diese Ernennung innerhalb von zwei Monaten vorzunehmen, nicht nachgekommen, so wird der Schiedsrichter auf Ersuchen dieser Vertragspartei vom Präsidenten des Internationalen Gerichtshofs ernannt.

(4) Können sich die beiden Schiedsrichter nicht innerhalb von zwei Monaten nach ihrer Ernennung auf die Wahl des Obmanns einigen, so wird dieser auf Ersuchen einer der beiden Vertragsparteien vom Präsidenten des Internationalen Gerichtshofs ernannt.

(5) Ist der Präsident des Internationalen Gerichtshofs in den in den Absätzen 3 und 4 genannten Fällen verhindert oder besitzt er die Staatsangehörigkeit einer der beiden Vertragsparteien, so wird die Ernennung von dem Vizepräsidenten vorgenommen; ist auch dieser verhindert oder besitzt er die Staatsangehörigkeit einer der Vertragsparteien, so wird die Ernennung von dem im Rang nächstfolgenden Mitglied des Gerichtshofs, das nicht die Staatsangehörigkeit einer der Vertragsparteien besitzt, vorgenommen.

(6) Das Schiedsgericht entscheidet mit Stimmenmehrheit auf der Grundlage der in diesem Abkommen enthaltenen Regeln und der allgemein anerkannten Grundsätze des Völkerrechts.

(7) Vorbehaltlich von den Vertragsparteien festgelegter sonstiger Bestimmungen regelt das Schiedsgericht sein Verfahren selbst.

(8) Jede Vertragspartei trägt die Kosten des von ihr bestellten Schiedsrichters sowie ihrer Vertretung in dem Verfahren vor dem Schiedsgericht. Die Kosten des Obmanns sowie die sonstigen Kosten werden von den beiden Vertragsparteien zu gleichen Teilen getragen. Das Schiedsgericht kann eine andere Kostenregelung treffen.

(9) Die Entscheidungen des Schiedsgerichts sind endgültig und für jede Vertragspartei bindend.

(10) Sind beide Vertragsparteien auch Vertragsstaaten des Übereinkommens vom 18. März 1965 zur Beilegung von Investi-

tionsstreitigkeiten zwischen Staaten und Angehörigen anderer Staaten, so kann unter Berücksichtigung des Artikels 27 Absatz 1 jenes Übereinkommens das vorstehend vorgesehene Schiedsgericht nicht angerufen werden, soweit zwischen Investoren einer Vertragspartei und der anderen Vertragspartei eine Vereinbarung nach Artikel 25 des Übereinkommens zustande gekommen ist. Die Möglichkeit, das vorstehend vorgesehene Schiedsgericht im Fall der Nichtbefolgung einer Entscheidung des aufgrund des genannten Übereinkommens errichteten Schiedsgerichts (Artikel 27) oder im Fall der Übertragung kraft Gesetzes oder aufgrund eines Rechtsgeschäfts nach Artikel 8 dieses Abkommens anzurufen, bleibt unberührt.

Artikel 11

Beziehungen zwischen den Vertragspartei

Dieses Abkommen gilt unabhängig davon, ob zwischen den beiden Vertragspartei diplomatische oder konsularische Beziehungen bestehen.

Artikel 12

Schlußbestimmungen

(1) Dieses Abkommen bedarf der Ratifikation; die Ratifikationsurkunden werden so bald wie möglich in Beirut ausgetauscht.

(2) Dieses Abkommen tritt dreißig Tage nach Austausch der Ratifikationsurkunden in Kraft. Es bleibt zehn Jahre lang in Kraft; nach deren Ablauf verlängert sich die Geltungsdauer auf unbegrenzte Zeit, sofern nicht eine der beiden Vertragspartei des Abkommens mit einer Frist von zwölf Monaten vor Ablauf schriftlich kündigt. Nach Ablauf von zehn Jahren kann das Abkommen jederzeit mit einer Frist von zwölf Monaten gekündigt werden.

(3) Wird die Kündigung dieses Abkommens amtlich angezeigt, so gelten die Artikel 1 bis 11 noch für weitere fünfzehn Jahre für Kapitalanlagen, die vor dem amtlichen Kündigungsschreiben vorgenommen werden sind.

Geschehen zu Bonn am 18. März 1997 in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache, wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und des arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die Bundesrepublik Deutschland
For the Federal Republic of Germany
von Pioetz

Für die Libanesische Republik
For the Lebanese Republic
Fuad Siniora

Protokoll

Bei der Unterzeichnung des Abkommens zwischen der Bundesrepublik Deutschland und der Libanesischen Republik über die Förderung und den gegenseitigen Schutz von Kapitalanlagen haben die unterzeichneten Bevollmächtigten außerdem folgende Bestimmungen vereinbart, die als Bestandteile des Abkommens gelten:

(1) Zu Artikel 1

Erträge aus der Kapitalanlage und im Fall ihrer Wiederanlage auch deren Erträge genießen den gleichen Schutz wie die Kapitalanlage.

(2) Zu Artikel 2

Die Vertragsparteien werden im Rahmen ihrer innerstaatlichen Rechtsvorschriften Anträge auf die Einreise und den Aufenthalt von Personen der einen Vertragspartei, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei einreisen wollen, wohlwollend prüfen; das gleiche gilt für Arbeitnehmer der einen Vertragspartei, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage in das Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei einreisen und sich dort aufhalten wollen, um eine Tätigkeit als Arbeitnehmer auszuüben. Auch Anträge auf Erteilung der Arbeitsgenehmigung werden wohlwollend geprüft.

(3) Zu Artikel 3

- a) Kapitalanlagen, die in Übereinstimmung mit den Rechtsvorschriften einer Vertragspartei im Geltungsbereich ihres Rechtes von Investoren der anderen Vertragspartei vorgenommen werden, genießen den vollen Schutz des Abkommens.
- b) Von der Libanesischen Republik zur Förderung einzelner Investitionsvorhaben arabischer Länder aus Entwicklungsgründen ergriffene Maßnahmen sind mit Artikel 3 Absatz 2 vereinbar, sofern sie die Kapitalanlagen und Tätigkeiten deutscher Investoren im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage nicht wesentlich beeinträchtigen. Das gleiche gilt für Kapitalanlagen arabischer Investoren im Immobilienbereich.
- c) Als eine „weniger günstige Behandlung“ im Sinne des Artikels 3 gilt insbesondere folgendes: die Ungleichbehandlung im Fall von Einschränkungen des Bezugs von Roh- und Hilfsstoffen, Energie und Brennstoffen oder Produktions- und Betriebsmitteln aller Art, die Ungleichbehandlung im Fall von Behinderungen des Absatzes von Erzeugnissen im In- und Ausland sowie sonstige Maßnahmen mit ähnlicher Auswirkung. Maßnahmen, die aus Gründen der öffentlichen Sicherheit und Ordnung, der Volksgesundheit oder Sittlichkeit zu treffen sind, gelten nicht als „weniger günstige Behandlung“ im Sinne des Artikels 3.
- d) Artikel 3 verpflichtet eine Vertragspartei nicht, steuerliche Vergünstigungen, Befreiungen und Ermäßigungen, die nach ihren Steuergesetzen nur den in ihrem Hoheitsgebiet ansässigen Investoren gewährt werden, auf im Hoheitsgebiet der anderen Vertragspartei ansässige Investoren auszudehnen.

(4) Zu Artikel 5

Ein Anspruch auf Entschädigung besteht auch dann, wenn infolge staatlicher Eingriffe in das Unternehmen, das Gegenstand der Kapitalanlage ist, dessen wirtschaftliche Substanz erheblich beeinträchtigt wird.

(5) Bei Beförderungen von Gütern und Personen, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage stehen, wird eine Vertragspartei die Transportunternehmen der anderen Vertragspartei weder ausschließen noch behindern und, soweit erforderlich, Genehmigungen zur Durchführung der Transporte erteilen. Hierunter fallen Beförderungen von

- a) Gütern, die unmittelbar für die Kapitalanlage im Sinne des Abkommens bestimmt sind oder die im Hoheitsgebiet einer Vertragspartei oder eines dritten Staates von einem Unternehmen oder im Auftrag eines Unternehmens angeschafft werden, in dem Vermögenswerte im Sinne des Abkommens angelegt sind;
- b) Personen, die im Zusammenhang mit einer Kapitalanlage reisen.

Geschehen zu Bonn am 18. März 1997 in zwei Urschriften, jede in deutscher, arabischer und englischer Sprache wobei jeder Wortlaut verbindlich ist. Bei unterschiedlicher Auslegung des deutschen und des arabischen Wortlauts ist der englische Wortlaut maßgebend.

Für die Bundesrepublik Deutschland
For the Federal Republic of Germany
von Ploetz

Für die Libanesische Republik
For the Lebanese Republic
Fuad Siniora

[TRANSLATION - TRADUCTION]

ACCORD ENTRE LA RÉPUBLIQUE FÉDÉRALE D'ALLEMAGNE ET LA
RÉPUBLIQUE DU LIBAN RELATIF À LA PROMOTION ET À LA PRO-
TECTION RÉCIPROQUE DES INVESTISSEMENTS

La République fédérale d'Allemagne et la République du Liban,
Désireuses d'encourager la coopération économique au bénéfice des deux États,
Décidées à créer et à maintenir des conditions favorables aux investissements d'in-
vestisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante,
Notant que la promotion et la protection réciproque de ces investissements sont de na-
ture à stimuler l'entreprise privée et à augmenter la prospérité des deux États,
Sont convenues de ce qui suit:

Article premier. Définitions

Aux fins du présent Accord:

1. Le terme "investisseur" s'entend, à l'égard des Parties contractantes, des:
 - a) Personnes physiques qui
 - i) En ce qui concerne la République fédérale d'Allemagne, sont allemandes au sens de sa Constitution, et
 - ii) En ce qui concerne la République du Liban, sont considérées comme des ressortissants au sens de ses dispositions législatives applicables;
 - b) Les sujets de droit tels que sociétés, entreprises, associations commerciales et autres organisations, ayant ou non la qualité de personne morale, constitués ou dûment organisés conformément à la législation de la Partie contractante concernée, qui ont leur siège sur le territoire de cette même Partie contractante. Les dispositions du présent aliéna s'appliquent aux holdings et sociétés offshore enregistrées dans l'une ou l'autre des Parties contractantes.
2. Le terme "investissements" englobe tous les types d'avoirs, notamment:
 - a) Les biens meubles et immeubles et tous les autres droits réels tels qu'hypothèques, nantissements et gages;
 - b) Les parts sociales et autres formes de participation dans des sociétés;
 - c) Les créances portant sur des sommes d'argent ayant servi à créer une valeur économique ou sur toute prestation ayant une valeur économique;
 - d) Les droits de propriété intellectuelle tels que droits d'auteur, brevets, modèles d'utilité, dessins et modèles industriels, marques de produits ou de services, noms commerciaux, secrets commerciaux et secrets d'affaires, procédés techniques, savoir-faire et clientèle, ainsi que les autres droits analogues reconnus par la législation des Parties contractantes;

e) Les concessions économiques conférées en droit public, y compris les concessions portant sur la recherche, l'extraction ou l'exploitation de ressources naturelles et les autres droits conférés par la loi, par contrat ou par décision des autorités conformément à la loi.

La forme sous laquelle des avoirs sont investis ou réinvestis peut être modifiée sans incidence sur leur qualité d'investissements.

3. Le terme "revenus" s'entend des montants rapportés par un investissement, tels que, notamment, les bénéfices, dividendes, intérêts, plus-values en capital, redevances et honoraires de gestion, d'assistance technique ou autres, quelle qu'en soit la forme de paiement.

4. Le terme "territoire" s'entend du territoire des Parties contractantes, y compris les eaux territoriales, conformément à la législation nationale, et les zones économiques exclusives et parties du plateau continental qui s'étendent au delà des limites des eaux territoriales et sur lesquelles l'État exerce, conformément au droit international, souveraineté, droits souverains et compétence.

Article 2. Promotion et admission des investissements

1. Dans la mesure du possible, chacune des Parties contractantes encourage sur son territoire les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante et admet ces investissements conformément à sa législation et à sa réglementation. Dans tous les cas, elle traite ces investissements de façon juste et équitable.

2. Les Parties contractantes ne prennent aucune mesure arbitraire ou discriminatoire entravant de quelque façon que ce soit la gestion, l'exploitation, l'utilisation ou la jouissance d'investissements effectués sur leur territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

Article 3. Protection et traitement des investissements

1. Chacune des Parties contractantes protège sur son territoire les investissements effectués conformément à sa législation et à sa réglementation par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

2. Chacune des Parties contractantes accorde aux investissements, ainsi qu'aux investisseurs de l'autre Partie contractante en ce qui concerne leurs activités liées à des investissements, un traitement non moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements effectués sur son territoire par ses propres investisseurs ou par les investisseurs d'États tiers.

3. Le traitement de la nation la plus favorisée ne doit pas être interprété comme obligeant une Partie contractante à accorder aux investisseurs de l'autre Partie contractante les avantages qu'elle accorde au titre d'unions douanières ou économiques existantes ou futures, de zones de libre-échange ou d'organisations économiques régionales auxquelles elle est ou devient partie. Ce traitement ne s'étend pas non plus aux avantages qu'une Partie contractante accorde aux investisseurs d'un État tiers en vertu d'un accord conclu pour éviter une double imposition ou d'autres accords réciproques en matière fiscale.

Article 4. Liberté de transfert

1. Chacune des Parties contractantes garantit aux investisseurs de l'autre Partie contractante qui ont effectué des investissements sur son territoire le libre transfert des fonds ayant trait à ces investissements, et notamment:

a) Du principal et des montants supplémentaires transférés aux fins de l'exploitation ou du développement de l'investissement;

b) Des revenus de l'investissement, conformément au paragraphe 3 de l'article premier du présent Accord;

c) Des montants liés à des emprunts contractés aux fins de l'investissement, ou à d'autres obligations contractuelles s'y rapportant;

d) Du produit de la vente totale ou partielle, de l'aliénation ou de la liquidation de l'investissement; et

e) De l'indemnité prévue à l'article 5.

2. Les transferts s'opèrent sans retard au taux de change du marché applicable à la date où ils ont lieu.

3. À défaut de taux de change du marché, le taux de change applicable est le taux croisé obtenu à partir des taux qui auraient été appliqués par le Fonds monétaire international, à la date du paiement, pour la conversion des monnaies concernées en droits de tirage spéciaux.

4. Un transfert est réputé avoir été opéré "sans retard" s'il a été fait dans le délai normalement requis pour l'accomplissement des formalités de transfert. Ce délai court à compter du jour où la demande pertinente a été introduite et ne doit pas dépasser deux mois.

Article 5. Dépossession et indemnisation

1. Les investissements effectués par des investisseurs de l'une des Parties contractantes jouissent d'une protection et d'une sécurité totales sur le territoire de l'autre Partie contractante.

2. Ni l'une, ni l'autre des Parties ne prend, directement ou indirectement, à l'égard d'investissements effectués par des investisseurs de l'autre Partie contractante, de mesures d'expropriation ou de nationalisation, ni aucune autre mesure de même nature ou de même effet, sauf dans l'intérêt général, sur une base non discriminatoire et dans le respect de la légalité, et pourvu que des dispositions soient prises en vue d'une indemnisation effective et adéquate.

L'indemnité équivaut à la valeur de l'investissement visé immédiatement avant l'annonce publique de l'expropriation, de la nationalisation ou d'une autre mesure analogue, ou du risque d'expropriation, de nationalisation ou d'une autre mesure analogue. L'indemnité est versée sans retard, et comprend des intérêts calculés au taux bancaire usuel qui courent jusqu'à la date du paiement; elle est immédiatement réalisable et librement transférable. Les dispositions appropriées sont prises, au plus tard au moment de l'expropriation, de la nationalisation ou de la mesure analogue, aux fins du calcul et du paiement de l'in-

demnité. La légalité de l'expropriation, de la nationalisation ou de la mesure analogue, ainsi que le montant de l'indemnité, peuvent faire l'objet d'un examen dans les formes juridiques prescrites.

3. Les investisseurs de l'une des Parties contractantes qui subissent une perte liée à un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante du fait d'une guerre ou d'un conflit armé, d'une révolution, d'un état d'urgence national ou d'un soulèvement reçoivent, de la part de cette autre Partie, un traitement non moins favorable que celui que celle-ci accorde à ses propres investisseurs en matière de restitution, dédommagement, indemnisation ou autre forme de règlement. Les fonds correspondants sont librement transférables.

4. Les investisseurs de chacune des Parties contractantes bénéficient du traitement de la nation la plus favorisée sur le territoire de l'autre Partie contractante en ce qui concerne les questions visées dans le présent article.

Article 6. Investissements antérieurs à l'Accord

Le présent Accord s'applique aussi aux investissements effectués sur le territoire d'une Partie contractante, conformément à sa législation et à sa réglementation, par des investisseurs de l'autre Partie contractante, avant son entrée en vigueur. Toutefois, il ne s'applique pas aux différends qui ont surgi avant son entrée en vigueur.

Article 7. Autres obligations

1. S'il résulte de la législation de l'une des Parties contractantes ou d'obligations actuelles ou futures découlant du droit international en dehors du présent Accord, des dispositions générales ou particulières en vertu desquelles doit être accordé aux investissements d'investisseurs de l'autre Partie contractante un traitement plus favorable que celui que prévoit le présent Accord, ces dispositions prévalent sur le présent Accord dans la mesure où elles sont plus favorables.

2. Chacune des Parties s'acquitte de toute autre obligation qu'elle a contractée à l'égard des investissements effectués sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie.

Article 8. Principe de subrogation

Si l'une des Parties contractante ou un organisme qu'elle a désigné fait à un de ses investisseurs un paiement au titre d'une garantie financière contre des risques de nature non commerciale couvrant un investissement effectué sur le territoire de l'autre Partie contractante, celle-ci reconnaît, en vertu du principe de subrogation, et sans préjudice des droits de la première Partie contractante découlant de l'article 10, le transfert à la première Partie contractante ou à l'organisme qu'elle a désigné de tout droit ou titre de cet investisseur.

Article 9. Règlement des différends entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante

1. Si un différend survient, à propos d'un investissement, entre une Partie contractante et un investisseur de l'autre Partie contractante, les parties en litige s'efforcent, dans la mesure du possible, de le régler à l'amiable.

2. Si les efforts de règlement des parties n'aboutissent pas dans un délai de six mois à compter de la date à laquelle une demande écrite de règlement a été présentée, l'investisseur peut choisir de soumettre le différend, pour règlement:

a) Au Centre international pour le règlement des différends relatifs aux investissements prévu par la Convention pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États ouverte à la signature à Washington le 18 mars 1965, pourvu que les deux Parties contractantes soient parties à la Convention, ou

b) À un tribunal arbitral spécial établi, sauf accord contraire entre les parties en litige, conformément au Règlement d'arbitrage de la Commission des Nations Unies pour le droit commercial international (CNUCED).

3. À moins d'un accord contraire entre les parties en litige, les dispositions des paragraphes 2 à 9 de l'article 10 s'appliquent mutatis mutandis à condition que les parties en litige procèdent à la nomination des membres du tribunal arbitral conformément au paragraphe 2 de l'article 10 et dans la mesure où, si les délais fixés aux paragraphes 3 et 4 de l'article 10 ne sont pas respectés, chacune des parties peut, à défaut d'autres arrangements, inviter le Président de la Cour d'arbitrage internationale de la Chambre de commerce internationale de Paris à procéder aux nominations nécessaires.

4. Le tribunal arbitral rend sa sentence conformément aux dispositions du présent Accord et aux règles et principes du droit international qui s'appliquent. La sentence arbitrale est définitive et a force obligatoire à l'égard des deux parties en litige. Chacune des Parties contractantes l'applique sans retard conformément à sa législation nationale.

5. La Partie contractante qui est partie à un différend concernant un investissement ne peut, à aucun moment durant la procédure de règlement du différend, faire valoir, pour sa défense, ni son immunité ni le fait que l'investisseur a été indemnisé au titre d'un contrat d'assurance couvrant tout ou partie du préjudice subi ou de la perte essuyée.

Article 10. Règlement des différends entre les Parties contractantes

1. Les différends entre les Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application des dispositions du présent Accord sont réglés par les Gouvernements des deux Parties contractantes.

2. Si les deux Parties contractantes ne peuvent parvenir à un accord dans les six mois suivant le début des négociations, le différend est, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, soumis à un tribunal arbitral composé de trois membres. Chacune des Parties contractantes nomme un arbitre et les deux arbitres ainsi nommés désignent un président, qui doit être citoyen d'un État tiers.

3. Si l'une des Parties contractantes n'a pas nommé son arbitre et n'a pas répondu à l'invitation de l'autre Partie contractante de procéder à la nomination dans un délai de deux mois, l'arbitre est nommé, à la demande de cette autre Partie contractante, par le Président de la Cour internationale de Justice.

4. Si les deux arbitres ne peuvent se mettre d'accord sur le choix du président dans les deux mois qui suivent leur nomination, le président est désigné, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, par le Président de la Cour internationale de Justice.

5. Si, dans les cas visés aux paragraphes 3 et 4 du présent article, le Président de la Cour internationale de Justice est empêché de s'acquitter de la fonction en question ou s'il est citoyen de l'une des Parties contractantes, c'est le Vice-Président qui procède à la nomination; s'il en est empêché ou est citoyen de l'une des Parties contractantes, c'est le juge le plus ancien de la Cour qui n'est pas citoyen de l'une des Parties qui y procède.

6. Le tribunal statue à la majorité des voix sur la base des règles énoncées dans le présent Accord et des principes universellement acceptés du droit international.

7. Sous réserve d'autres dispositions dont pourraient convenir les Parties contractantes, le tribunal adopte son règlement intérieur.

8. Chacune des Parties contractante prend en charge les dépenses afférentes à l'arbitre qu'elle a nommé et les frais de sa représentation dans le cadre de la procédure arbitrale. Les dépenses afférentes au président et les autres dépenses sont réparties à parts égales entre les Parties contractantes. Le tribunal arbitral peut adopter une règle différente concernant les dépenses.

9. Les décisions du tribunal sont définitives et ont force obligatoire à l'égard de chacune des Parties contractantes.

10. Si les deux Parties contractantes sont parties à la Convention du 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre États et ressortissants d'autres États, il ne peut, compte tenu des dispositions du paragraphe 1 de l'article 27 de ladite Convention, être fait appel au tribunal arbitral susmentionné si l'investisseur de l'une des Parties contractantes et l'autre Partie contractante sont parvenus à un accord comme prévu à l'article 25 de la Convention. Ces dispositions n'empêchent toutefois pas qu'il soit fait appel à un tel tribunal si une décision du tribunal arbitral établi en vertu de l'article 27 de la Convention n'est pas respectée ou dans le cas d'une cession résultant d'une loi ou d'une transaction juridique telle que visée à l'article 8 du présent Accord.

Article 11. Relations entre les Parties contractantes

Le présent Accord est en vigueur que les Parties contractantes entretiennent ou non des relations diplomatiques ou consulaires.

Article 12. Dispositions finales

1. Le présent Accord est soumis à ratification; les instruments de ratification sont échangés dès que possible à Beyrouth.

2. Le présent Accord entre en vigueur 30 jours après la date de l'échange des instruments de ratification. Il demeure en vigueur pendant 10 ans et est ensuite prorogé pour une période illimitée à moins que l'une des Parties contractantes ne le dénonce par écrit 12 mois avant son expiration. Après l'expiration de la période de 10 ans, le présent Accord peut être dénoncé à tout moment par l'une ou l'autre Partie contractante moyennant un préavis écrit de 12 mois.

3. En cas de notification officielle signifiant la dénonciation du présent Accord, les dispositions des articles 1 à 11 continuent de s'appliquer pendant 15 ans à l'égard des investissements effectués avant la notification officielle.

Fait à Boun, le 18 mars 1997, en deux exemplaires originaux en langues allemande, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes allemand et arabe, c'est le texte anglais qui prévaut.

Pour la République fédérale d'Allemagne:

VON PLOETZ

Pour la République du Liban:

FUAD SINIORA

PROTOCOLE

À la signature de l'Accord entre la République fédérale d'Allemagne et la République du Liban relatif à la promotion et à la protection réciproque des investissements, les plénipotentiaires soussignés sont, en outre, convenus des dispositions suivantes, qui font partie intégrante de l'Accord:

1. Au sujet de l'article premier

Les revenus d'un investissement et les revenus produits si ces revenus sont réinvestis jouissent de la même protection que l'investissement lui-même.

2. Au sujet de l'article 2

Dans le cadre de sa législation nationale, chacune des Parties contractantes examine avec bienveillance les demandes émanant de personnes de l'autre Partie contractante qui souhaitent entrer ou séjourner sur son territoire à des fins liées à un investissement; il en va de même pour les salariés d'une Partie contractante qui, à des fins liées à un investissement, souhaitent entrer sur le territoire de l'autre Partie contractante et y séjourner pour y occuper un emploi. Les demandes de permis de travail sont également examinées avec bienveillance.

3. Au sujet de l'article 3

a) Les investissements effectués conformément à la législation de l'une des Parties contractantes, sur le territoire où s'applique la législation de cette Partie contractante, par des investisseurs de l'autre Partie contractante, jouissent de la protection pleine et entière de l'Accord.

b) Les mesures prises par la République du Liban pour promouvoir des projets d'investissements de pays arabes aux fins du développement sont considérées comme compatibles avec le paragraphe 2 de l'article 3 si elles ne constituent pas un obstacle de taille aux investissements d'investisseurs allemands ou aux activités d'investisseurs allemands liées à un investissement quel qu'il soit. Ces dispositions s'appliquent aussi aux investissements d'investisseurs arabes dans l'immobilier.

c) Sont, en particulier, considérés comme constituant un "traitement moins favorable" au sens de l'article 3: tout traitement inégal sous forme de restrictions à l'achat de matières premières ou auxiliaires, d'énergie ou de combustible, ou de moyens de production ou d'exploitation quels qu'ils soient, tout traitement inégal sous forme d'entrave à la commercialisation de produits dans le pays ou à l'extérieur, et toute autre mesure d'effet équivalent. Les mesures nécessaires pour des raisons de sécurité et d'ordre public, de santé publique ou de moralité ne sont pas considérées comme constituant un "traitement moins favorable" au sens de l'article 3.

d) Les dispositions de l'article 3 n'obligent pas une Partie contractante à accorder aux investisseurs résidant sur le territoire de l'autre Partie contractante les avantages, exonérations et abattements fiscaux qui, aux termes de sa législation fiscale, ne sont accordés qu'aux investisseurs résidant sur son territoire.

4. Au sujet de l'article 5

Il y a également motif à réclamer une indemnisation quand une intervention de l'État dans une société dans laquelle un investissement a été effectué en compromet sérieusement la viabilité économique.

5. Lorsque des marchandises ou des personnes doivent être transportées aux fins d'un investissement, les Parties contractantes n'interdisent ni n'entravent les activités des entreprises de transport de l'autre Partie contractante; elles délivrent les permis nécessaires au transport conformément à leur législation. Les présentes dispositions concernent le transport des:

a) Marchandises directement destinées à un investissement au sens de l'Accord ou acquises sur le territoire de l'une des Parties contractantes ou d'un État tiers par une entreprise dans laquelle sont investis des avoirs au sens de l'Accord ou pour le compte d'une telle entreprise;

b) Personnes qui voyagent à des fins liées à un investissement.

Fait à Bonn, le 18 mars 1997, en deux exemplaires originaux, en langues allemande, arabe et anglaise, tous les textes faisant également foi. En cas de divergence d'interprétation entre les textes allemand et arabe, c'est le texte anglais qui prévaut.

Pour la République fédérale d'Allemagne:

VON PLOETZ

Pour la République du Liban:

FUAD SINIORA

